علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

(دراسة نظرية)

Relationship between family conditions and committing assault crimes in Algerian society

(Theoretical study)

حورية وصيف البيز [1] [*]، لامية بوبيدي [2]

[1] مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع جامعة – الوادي (الجزائر)، houria-oucifelbiz@univ-eloued.dz

[2] مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع جامعة – الوادي (الجزائر)، lamia-boubidi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستقبال: 2023/04/26؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/09؛ **تاريخ النشر**: 2023/05/17

ملخــص:

تُعد جرائم الاعتداء من الظواهر الاجتماعية المستهجنة، والتي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، وتعمل على استنزاف المورد البشري، وتعتبر من أهم التحديات المثيرة للجدل والتي أثرت على البناء الاجتماعي، ووجودها يستلزم الوقوف على طبيعتها، وأهم العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها...المؤدية إلى ارتكابها.

وتتعدد العوامل الاجتماعية، المؤدية الى ارتكاب جرائم الاعتداء، وبعضها مرتبط بالأسرة، هذه الأخيرة التي تعيش عدة ظروف تدخلها في حالة من ألّا وظيفيَّة.

بناء على ذلك جاء هذا المقال كمحاولة نظرية نستقصي من خلالها بعض الظروف الأسرية المؤدية الى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أسرة، ظروف أسرية، جريمة، جرائم الاعتداء.

Abstract:

Assault crimes are considered reprehensible social phenomena that threaten the security and stability of societies, drain the human resource, and are considered one of the most important controversial challenges that have affected the social structure. to commit.

There are many social factors that lead to the commission of assault crimes, and some of them are related to the family, the latter of which lives in several conditions that put it in a state of incompetence.

Accordingly, this article came as a theoretical attempt through which we investigate some family circumstances leading to the commission of assault crimes in Algerian society.

Keywords: Family, family circumstances, crime, assault.

[*] المؤلف المرسل.

I- مقدمة:

تُعد الأسرة في المجتمع بمثابة الهيكل أو البناء القاعدي الذي يقوم على التلاحم والترابط في أداء وظائفها وتلبية حاجات أفرادها، فاذا كانت الأسرة هي الوعاء الذي ينمو فيه الفرد ويتزود منها بمختلف المكتسبات المعيارية والقيمية، التي تنمي شخصيته وتؤثر في تكوينه فأنها تعمل أيضا على تحقيق الانسجام بين الوسائل والحاجات بهدف البحث عن الاستقرار وتوفير المناخ الأسري المناسب الذي يتجلى عادة في طبيعة العلاقات الأسرية المتماسكة داخل الوسط الأسري، حيث تعمل على تحديد سلوك الأفراد، وهذا ما يجعل منها وحدة فرعية تساهم في تشكيل البناء الاجتماعي النموذجي.

غير أنه قد تعترض بعض الأسر ظروف تعيق تحقيق أهدافها، كتدهور العلاقات الأسرية، فعدم الفاعلية وعدم استجابة الأبناء من طرف الآباء تعمل على تشتت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، مما يجعل الفرد يعيش حالة من التوتر والاغتراب داخل الأسرة الذي غالبا ما يفقد فيه توازنه العاطفي، وهذا بدوره يدفعه إلى المحاولة لفرض نمطية سلوكه خرج أسرته، مما يدفعه إلى الوقوع في مشكلات اجتماعية قد تقوده إلى ارتكاب أفعال إجرامية، ولا تقتصر الظروف أو العوامل على طبيعة العلاقات الأسرية السائدة بل تتنوع في مجملها حسب الحالة التي تعيشها الأسرة، كتدني المستوى التعليمي للأسرة، والمسكن الغير ملائم والحي السكني وانخفاض الدخل الفردي للأسرة، وهي كلها ظروف لا تستطيع الأسرة من خلالها تلبية متطلبات أفرادها مما يدفع بالفرد إلى محاولة إشباع رغباته بوسائل غير مشروعة وهذا يسهل على كثير من الأفراد الولوج إلى عالم الجريمة وارتكاب العديد من جرائم الاعتداء التي تستنزف المورد البشري وتهدد تماسكه الاجتماعي وتنتهك الحياة الأسرية للأفراد والمعايير الاجتماعية.

ولقد زاد الاهتمام بتحليل وتفسير الظروف الأسرية باعتبارها أحد العوامل والدوافع التي تؤدي إلى تواتر معدلات الجريمة في المجتمع نتيجة التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم ويشهدها المجتمع الجزائري فكرس الدستور والميثاق الوطني هذا الاهتمام في المادة 65 من دستور (1996) كما اهتم كل من قانون الأسرة وقانون الحالة المدنية والقانون المدني للأسرة إلا أن هذا الاهتمام لا يخلوا من التغيرات الديناميكية التي تؤثر بشكل مباشر على الوسط الأسري مما ينتج عنه ظهور تغير في نمطية القواعد الأسرية التي تؤدي إلى حالات من التصدع الأسري وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وانتشار لظواهر وسلوكيات انحرافية وإجرامية، كجرائم الاعتداء.

وتعد جرائم الاعتداء من الموضوعات التي اهتم بها الكثير من الدارسين باعتبارها فعل إجرامي شهدته المجتمعات البشرية ويشهده المجتمع الجزائري الذي يشهد انتشار واسع لهذه جرائم التي تتنوع حسب طبيعتها وأشكالها كجرائم الاعتداء المتمثلة في المساس بالممتلكات كالسرقة الموصوفة والبسيطة وجرائم الاعتداء المتمثلة في المساس بالأشخاص كجرائم القتل ومحاولاته والضرب والجروح والتهديد وغيرها وهي كلها جرائم تهدد أمن واستقرار المجتمع رغم أطره الثقافية الضابطة التي تحكمه ومناهجه الإسلامية الثابتة وقوانينه التشريعية المحددة دستوريا.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف المصالح الأمنية المتخصصة من أجل احتواء هذه الجرائم والحد منها إلا أنها في تنامي وارتفاع مستمر حيث أكدت مصالح الشرطة القضائية خلال تصريحاتها في المؤتمر الصحفي أن معدل الجريمة ارتفع خلال سنة (2020) مقارنة بسنة (2019) حيث تم تسجيل (250 ألف) قضية تورط فيها (220 ألف) شخص في حين اكدت ذات المصالح حسب تصريح وكالة الأنباء الجزائرية أنها قد سجلت ما يقارب (258171) قضية سنة (2020). (إحصائيات وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

إن هذا التنامي والارتفاع المستمر ما هو إلا انعكاس لمختلف الظروف الأسرية التي يعيشها الفرد، مما جعله ينحرف عن النصوص الشرعية والتشريعية، دون التفكير فيما سوف يؤول اليه، وهذا يستدعي البحث عن أهم الظروف والعوامل التي تجعل الفرد يتجه نحو ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث عن أهم الظروف الأسرية التي لها علاقة بجرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري محاولين إبراز أهم المتغيرات المتمثلة في العلاقات الأسرية والمستوى التعليمي للأسرة والظروف السكنية للأسرة الظروف الاقتصادية للأسرة، ومن هذا المنطلق نحاول معرفة علاقة الظروف الأسرية كإحدى الأسباب التي تساهم ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري محاولين طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **هل للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟**

وتندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- هل للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف السكنية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف الاقتصادية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للمستوى التعليمي للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟

ولإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على أسلوبين منهجيين تمثل الأول في المنهج المكتبي لرصد ما كُتب حول الموضوع من دراسات وأبحاث، أما الثاني فهو الأسوب الإحصائي الذي تم استخدامه في رصد تواتر جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري إحصائيا بحسب طبيعتها. وللإجابة على التساؤل العام والتساؤلات الفرعية فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1- تحديد الفرضيات:

الفرضية العامة:

للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

وتندرج ضمن الفرضية العامة عدة فرضيات فرعية وهي كالاتي:

الفرضيات الفرعية:

- للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- للظروف السكنية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- للظروف الاقتصادية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- للمستوى التعليمي للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

2- أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في القاء الضوء على موضوع هام الذي يرتبط بالأسرة، وما يحيط بها من ظروف أسرية يدخلها في ألا وظيفية وتكون عاملا اجتماعيا من العوامل، التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم وبذلك كلما كان هناك اهتمام أكثر بالأسرة وما يتعلق بها من ظروف أسرية محيطة بها كلما كان هناك اقل جرائم مرتكبة.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوع علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، ضمن إطاره الاجتماعي، وتبحث عن طبيعة هذه الجرائم وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وظروف الأسرية التي تسهم في ارتفاع وتواتر معدلات جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

كما أنها تعتبر من الدراسات المهمة التي يمكن ان تساعد الجهات المختصة كمصالح الشرطة القضائية والمؤسسات العقابية في وضع رؤية استشرافية قد تساعد في الحد من انتشار جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي، لمختلف الظروف الأسرية التي لها علاقة بتنامي معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري.

– التعرف على أهم الظروف الأسرية التي لها علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
– التعرف على مدى تنامي حجم جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري وهذا من خلال المعطيات الإحصائية التحليلية للمعطيات الكمية المتحصل عليها خلال جمع البيانات.
– التعرف على أبرز الظروف السوسيو ثقافية للأسرة التي لها تأثير في ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري.
– التعرف على طبيعة العلاقة بين الظروف الأسرية وبين ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

3– مبررات اختيار الموضوع:

إن الاهتمام بموضوع الظروف الأسرية وجرائم الاعتداء يعتبر من الموضوعات التي تشكل محور اهتمام الباحثين والدارسين وذلك نظرا لكونها لها ارتباط وثيق في عدم الاستقرار الأسرة وتهدد البناء الاجتماعي وعلى هذا الأساس فإن الدراسة موضوع دراسة موضوع وجرائم الاعتداء والظروف الأسرية التي تساهم في انتشار هذه الجرائم يعتبر موضوع أساسي يستدعي البحث من خلال تفسيره لواقع الجرائم المرتكبة ومعرفة أهم الظروف الأسرية التي تدفع بالفرد إلى ارتكابها كالمساس بالممتلكات المتمثلة في السرقة بكل أوصافها وجرائم المساس بالأشخاص المتمثلة في القتل والضرب والجروح وغيرها ومن هنا فإن من أهم مبررات اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في محاولة فهم وتفسير وبحث عن أهم الظروف الأسرية التي تشهدا الأسر الجزائرية في ضل التغيرات والتحديات التي تصاحب المجتمع الجزائري وتعترضه مما يتطلب الدراسة والوقوف على أهم الظروف ومن ثمة جاءت هذه الدراسة لإبراز أهم هذه الظروف التي لها تأثير في تفشي ظاهرة جرائم الاعتداء على الممتلكات والاعتداء على الأشخاص وارتفاع معدلاتها على حد السواء.

4– التعاريف الإجرائية:

4–1– التعريف الإجرائي للظروف الأسرية: هي الحالة الأسرية وتمثل مختلف العوامل والمحددات والظروف الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية التي تعيشها الأسرة وتتمثل هذه الظروف في العلاقات الاسرية والظروف السكنية والظروف الاقتصادية والمستوى التعليمي للأسرة، ولها انعكاسات تؤثر في تركيبة البناء الاجتماعي.

4–2– التعريف الإجرائي لجرائم الاعتداء: وهو الفعل الجرمي المرتكب والممارس من طرف الأفراد والذي يتمثل في التعدي على الممتلكات كالسرقة بأنواعها الموصوفة والبسيطة وحسب أشكالها المختلفة وجرائم التعدي على الأشخاص والمساس بهم كالقتل والضرب والجروح والتهديد وغيرها ويكون قصديا.

II– الإطار النظري:

1– محددات الأسرة:

1–1– تعريف الأسرة: يعرف **باسونز** الأسرة على أنها نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية فالقيم والادوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

(فرج مُحَمَّد سعيد، ص246)

ويرى **كونت** أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدا منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد. **(شبل بدران، ص104)**

وتعرف الأسرة أيضا على أنها المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل ويتعامل معه وتكسبه المعايير العامة التي تمليها أنماط الثقافة العامة السائدة في المجتمع وبهذا تكون الأسرة مؤسسة المجتمع الأساسية في الحفظ عليه وعلى تراثه الثقافي والحضاري. **(عامر مصباح، ص82)**

وبذلك تعد الأسرة الهيكل والبناء الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد ويكتسب من خلاله القيم والمعايير التي تهيئه للاندماج في المجتمع.

1-1-2- تعريف الظروف الأسرية: تعتبر الظروف الأسرية التي يعيش فيها الفرد الشريان الرئيسي للظروف الاجتماعية التي هي: "ذلك الفضاء أو المحيط الأسري الذي يتحرك فيه الطفل ويتضمن كل العناصر المادية والبشرية والعلاقات القائمة بين جميع أفراد الأسر". **(أحمد هاشمي، ص32)**

1-2- أهمية الأسرة في المجتمع:

إذا تتبعنا التطور التاريخي الذي مرت به الأسرة فإننا نرى أن الأسرة في تطورها تتم بصورة عفوية أو عشوائية فالأسر منذ البداية تتأثر بظروف المجتمع الذي يحيط بها فهي ترتبط بالواقع الاجتماعي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية فإن الدور الحقيقي واهمية الأسرة يكمل في تحقيق وظائفها نحو بناء وتنمية شخصية الفرد وتغذيته بالأحاسيس التي تمكن الفرد من مواجهة مشكلاته وأزماته وترتبط بروابط وثيقة الصلة بمختلف النظم الاجتماعية طبقا للعادات والتقاليد. **(عبد المنصف حسن على رشوان، ص7)**

تعتبر الأسرة نسقا اجتماعيا رئيسيا بالمجتمع يتفاعل في إطاره الوالدين مع الأبناء لتشكيل شخصية سليمة اجتماعيا ونفسيا، لكي يقوموا هم بدورهم بأدوار منوطة به في المستقبل بصورة فعالة في المجتمع الذي ينتمون إليه، مما ينعكس على باقي الأنساق الاجتماعية التي تتعامل معها الأسرة كوحدة كلية، وكلما زادت قدرة الأسرة على رعاية أبنائها وتوجيههم وتنشئتهم دون أن يشعروا بالحرمان أو الضغط أو القسوة أو التساهل، كلما كان الطفل سويا قادرا على تحمل مسؤوليته في إطار احترامه وتقديره لذاته وذوات الآخرين في نفس الوقت تعتبر الأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يزود الطفل برصيده الأول من القيم والعادات الاجتماعية، وتكون بمثابة دليل يرشده في تصرفاته وتحديد سلوكياته، حيث يتعلم الحق والواجب، الخطأ والصواب. **(مُحَمَّد متولي قنديل، ص28-29)**

1-3- وظائف الأسرة:

يبدو واضحا أن الأسرة جماعة اجتماعية اساسية ودائمة ونظاما اجتماعيا رئيسا وليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي تتلقى فيه الانسان أول دروس الحياة الاجتماعية وقد تتأثر الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف انحاء العالم فتغير بناؤها وتقلصت وظائفها وفيما يلي أهم وظائف الأسرة:

1-3-1- الوظيفة البيولوجية: وهي من أهم وظائف الأسرة وهي عبارة عن الانجاب والتناسل وحفظ النوع من الانقراض ويفضل أن يكون عدد الأفراد في الأسرة عددا نموذجيا يحقق التوازن بين أفراد الأسرة واحتياجاتهم ويكون متفقا مع جميع الوظائف.

1-3-2- الوظيفة النفسية: من المعروف أن الأطفال في الأسرة يتأثرون بالمناخ السائد في الأسرة وبالعلاقات القائمة بين الأب والأم ويكتسبون اتجاهاتهم النفسية بتقليد الإباء والاهل وبتكرار الخبرات العائلية الأولى وتعميمها الذي يسيطر على الجو الذي يحيا في اطاره الطفل فالشخصية السوية هي التي تنشأ في جو تشيع فيه الثقة والوفاء والحب والتالف فالعلاقات والشعور المتبادل بين أفراد الأسرة لها أهمية كبرى وذلك لأن هذا الشعور إذا صادفته أي عقبات أو انحلال أصبحت العلاقات داخل الأسرة مضطربة مما يؤدي إلى انحلال وتفكك الأسرة وبتالي إلى تشرد الأطفال وانحرافهم.

1-3-3- الوظيفة الاجتماعية: كانت الأسرة ولا تزال أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي ونقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر وبمعنى آخر تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافتهم واتباع التقاليد والخضوع لالتزاماته ومجاوراه الآخرين بوجه عام.

ويتوقف أثر الأسرة في عملية التطبيع الاجتماعي على عوامل عدة منها:

- الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- المستوى الثقافي.
- حجم وتماسك واستقرار الأسرة.
- الجو العاطفي الذي يتمثل في معاملة الوالدين ببعضهم لبعض.

1-4- أشكال الأسرة: عرفت المجتمعات البشرية أشكالا كثيرة للأسر نذكر منها:

1-4-1- الأسرة النووية أو النواة: ويطلق عليها ايض اسم الأسرة الزوجية أو الزواجية واسم الأسرة البسيطة وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غي المتزوجين يسكنون معا في مسكن واحد وتقوم بين افرادها التزامات متبادلة اقتصاديا وقانونيا واجتماعيا وهي ظاهرة إنسانية عالمية إذ ثبت وجودها في كل مراحل التطور البشري وتعتبر النمط للأسرة في المجتمع المعاصر. **(مُحَمَّد الجوهري، ص241)**

1-4-2- الأسرة الممتدة: تتمون الأسرة الممتدة من ثلاث أو أربع أجيال وتضم الأب وأولادهما غير المتزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم، وتشكل عدة الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضاؤها. **(إحسان مُحَمَّد الحسن، ص49)**

1-4-3- الأسرة المركبة: في هذا الصدد يميز ميردوك G.P MURDOCK بين شكلين أساسيين من أشكال الأسرة المركبة وهما الأسرة الممتدة التي تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر يرتبطان فيما بينهما من خلال امتداد علاقة الابن المتزوج بوالديه، ويختلف هذا الشكل عن علاقة الأسرة التعددية التي تكون من ارتباط أسرتين صغيرتين أو أكثر عن طريق الزيجات الجمعية أو عن طريق الاشتراك في ساف واحد ويعرف هذا الشكل باسم الأسرة المتصلة. **(مهدي مُحَمَّد القصاص، ص22)**

2- محددات جرائم الاعتداء:

2-1- تعريف جرائم الاعتداء:

2-1-2- تعريف الجريمة:

- الجريمة في اللغة: هي مصدر لفعل جرّم بمعنى قطع فنقول جرّمه يجرّمه حرّما بمعنى قطعه، كما يأتي الفعل جرّم للدلالة على التعدي والجرّم هو الذنب وتجرّم على فلان أي ادّعى ذنبا لم يفعله. **(مُحَمَّد بن بكر بن منظور، ص ص90-91)**

- الجريمة اصطلاحا: وهي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في المجتمع فهي سلوك فردي يتمثل بفعل مخالف لما فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي تتحدد صورها بحسب مصدر القاعدة التي يخالفها هذا الفعل أو الامتناع منه فإذا كان المصدر دينيا كانت الجريمة دينية وإذا كان المصدر أخلاقيا كانت الجريمة أخلاقية وإذا كان المصدر قيما اجتماعية كانت الجريمة اجتماعية. **(شلير علي صالح، ص251)**

- الجريمة في قانون العقوبات الجزائري: هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي. **(عبد الله سليمان، ص59)**

ويرتبط تعريف الجريمة من هذه الناحية بقانون العقوبات من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى فهي كل فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه أو من الظروف المكملة لهذه الشروط. **(جمال معتوق، ص15)**

- الجريمة في نظر علماء الاجتماع: ولقد ذهب **دوركايم** بأن الجريمة هي الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي.

أما **بارسونز** فيرى أنها انحراف على مستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع. **(عدلي السمري، ص18-19)**

ويرى **كولي** أن الجريمة تنشأ من مظاهر التفكك الاجتماعي الناجم عن تحليل العلاقات بين الأفراد والجماعات والبيئة على أساس القيم المجتمعية، وهذا ما أكده **وليم توماس وفولورين** حيث بينا بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة على اختلاف أنواعها. **(الصنيع، صالح، 1994، ص130)**

فالجريمة في نظر علماء الاجتماع ما هي إلا سلوك مخالف لحكم قيمي تصدره الجماعة على الأفراد سواء كان القانون ينص على ذلك أو لا، أو هناك نصوص عقابية أو لا، وبالتالي فإن الفيصل في التفريق بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي هو معيار اجتماعي وليس

قانوني فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الجريمة وتفسيراتها باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية، فالمعيار الاجتماعي هو الذي يحتم في كثير من الأحيان إصدار تشريعات قانونية في دعم ذلك المعيار، فأصحاب الاتجاه الاجتماعي في تفسير مفهوم الجريمة يرفضون حصر الجريمة بالمفهوم القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، وفي هذا الصدد يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال الجوانب لقانونية. **(مُحَّد توفيق الحاج حسن، ص29)**

ويرى **فوللر (Fuller)** إن الجريمة تنشأ نتيجة صراع القيم أو تضارب المصالح بين الجماعات المختلفة، وبسبب اختلاف مصالحها وتضاربها يحدون أنفسهم في مواجهة بعضهم بعضا، مما يسبب في ارتكاب جرائم مختلفة مثل المشكلات الإرهاب والقتل، فالظرف مثل البطالة يلعب دور مهم في تحديد نمط الجريمة المرتكبة، كما تلعب القيم الثقافية دورا سببيا في تحديد الظرف الموضوعي والذي يحدد كمشكلة اجتماعية تلعب دورا مهما في تحديد نمط الجريمة. **(شمس محمود عقاد، ص1999)**

– تعريف الجريمة إجرائيا: وهي الفعل المستهجن الذي له انعكاسات سلبية على حياة الأفراد ويهدد استقرار المجتمعات ولها أشكال عدة وتمارس بوسائل شتى.

2–1–3– نبذة تاريخية عن الجريمة:

لقد عرفت الجريمة منذ فجر البشرية وورد ذكرها في مختلف الأديان والشرائع والقوانين والأعراف وأعلن العلماء عن ظهورها في مختلف العصور وكافة المجتمعات الإنسانية. **(بدر الدين علي، ص3)**

وهي من الوقائع أو الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العطور وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، فالإجرام ظاهرة اجتماعية وجدت في الماضي ولازالت موجودة حتى يومنا هذا، وكثرت الاجتهادات واتسعت دائرة التفسير حول العوامل التي تحدثها، فنلاحظ منذ القدم أن أفراد المجتمع يسلكون أنواعا متباينة من السلوك يتفقون في بعضها ويختلفون في البعض الآخر، وهكذا تسير الحياة في كل مجتمع إلى أن يأتي بعض الأفراد بأفعال معينة لا يتوافق عليها أفراد هذا المجتمع جميعهم أو أغلبهم بحيث لا يستطيعون السكوت على حدوث مثل هذه الأفعال أو تمكين الأفراد منها أو تسهيلها لهم ولذلك فإن المجتمع بهيئته الرسمية أو بطرقه التأديبية في المجازاة يعطي هؤلاء الأفراد حقهم من الجزاء الذي يكفل في اعتقاد أفراد المجتمع عدم العودة لمثل هذه الأفعال. **(منال مُحَّد عباس، ص23)**

2–2– تصنيف جرائم الاعتداء حسب قانون العقوبات الجزائري:

تقسّم الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح ومخالفات وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنايات أو الجنح أو المخالفات حسب المادة27.

الفصل الأول: يظُم الجنايات والجنح ضد الأشخاص حسب المادة 254-303 مكرر3 ما يلي:

القتل والجنايات وأعمال العنف العمدي، القتل مع سبق الإصرار والترصد، أعمال العنف العمدي، القتل الخطأ والجرح الخطأ، الاعتداء الواقع على الحريات الفردية، الاغتداء على الشرف، التجار بالشخاص، والأعضاء.

الفصل الثاني: ويظم الجنايات والجنح ضد الأسرة والآداب العامة حسب المادة 304-349 مكرر ما يلي:

الإجهاض، ترك الأطفال، خطف الأطفال، ترك الأسرة، انتهاك الآداب....الخ

الفصل الثالث: ويظم الجنايات والجنح ضد الأموال الحسب المادة 350-417 مكرر3 ما يلي:

السرقات وابتزاز الأموال، النصب وإصدار شيك بدون رصيد، خيانة الأمانة، التفليس، لتعدي على الأملاك العقارية، الهدم والتخريب والأضرار التي تنتج عن تحويل اتجاه وسائل النقل...الخ.

2-2-1- التصنيف الاجتماعي لجرائم الاعتداء المرتكبة:

2-2-1-1- أصناف جرائم الاعتداء: تقوم هذه التصنيفات على أساس اهتمامات ومصالح الناس وعاداتهم والمؤسسات الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، كما تأخذ في الاعتبار دوافع المجرم بينما تهدف التصنيفات القانونية إلى تحديد الإجراءات الجنائية، وتهدف التصنيفات الاجتماعية إلى تسهيل دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي ويجب أن ننتبه إلى أن التصنيفات الاجتماعية تحمل في طيتها بالضرورة بعض التفسيرات للجريمة.

وتقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى:

- **جرائم ضد الممتلكات:** كالسرقة والحرق العمد وتخريب الممتلكات والإهمال واللامبالاة والتسميم.
- **جرائم ضد الأفراد:** كالقتل بكل أشكاله والضرب جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب.
- **جرائم ضد الدين:** كالاعتداء على أماكن العبادة أو الإخلال بالنظام فيها.
- **جرائم ضد الأسرة:** الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال والزنا والطلاق.
- **جرائم ضد الأخلاق:** كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة.
- **جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع:** مثل الصيد في غير موسمه أو الري في غير الأوقات المحددة أو تبديد ثروات المجتمع.

(سمير نعيم أحمد، ص21)

- **جرائم الاعتداء المرتكبة ضد الأشخاص:** كجرائم القتل والجرح والضرب والإيذاء وجرائم الإجهاض والاغتصاب والخطف والحجز والاتجار بالبشر وأعضائهم كلها جرائم ترتكب ضد الأشخاص، وتعد جرائم القتل "هي من أكبر الكبائر، إذ أنه عمل إجرامي يقضي على حق الإنسان في الحياة وهذا الحق يمثل أهمية قصوى بالنسبة للفرد والمجتمع فهو بالنسبة للفرد أغلى وأثمن ما يعتز به ويحرص بحكم الغريزة علة صيانته وهو بالنسبة إلى المجتمع أساس بقائه وضرورة للاستمرار تقدمه فإذا كانت الدول تجد الحاجة إلى العناية بثرواتها المادية فمن البديهي أن العناية بالثرة البشرية تحتل المقام الأول لأن الجنس البشري هو معين القوة الهائلة على هذه الأرض وهو الذي أنشأ فيها دائم الحياة وبث فيها سبل المدينة والحضارة". **(عبد العظيم مرسي وزير، ص76)**
- **جرائم الاعتداء على النفس:** في تنوعها لا يقتصر فقط على الانتحار بل هناك جرائم تعدي أخرى ترتكب ضد النفس وتعتبر موت بطيء منها.
- **جرائم المخدرات وتعاطي الحبوب المهلوسة والإدمان عليها:** التي لها عواقب وخيمة هي تعد جرّما في حق النفس التي أمرنا الله عزّ وجلّ بالمحافظة عليها بقوله: ﴿**وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ**﴾ [سورة البقرة الآية 195].

قد صنف باحثين آخرين أيضا الجرائم إلى فئات منفصلة ويرو أن تصنيفها يستدعي جمع اكبر عدد من المعلومات التي تنبثق عن هذه الجرائم لأنها تتكون من مزيج معقد من السلوكيات والمواقف ومع ذلك ليمكن تحديد هذه التفاصيل المتعلقة بنوع الجريمة المفردة محاولين التركيز في تصنيفاتهم على الحل العنقودي السداسي وذلك من خلال تقسيم هذه الأصناف إلى مجموعات التي تحمل كل مجموعة منها صنف معين من أصناف الجرائم مشرين بذلك إلى جرائم السطو والسرقة والتعدي على الممتلكات والقتل والاختلاس والتهديدات الإجرامية المتنوعة إضافة إلى جرائم العنف مثل الضرب والسرقة والاعتداء المشدد والتلويح بالسلاح والخطف والاعتقال مستخدمين طريقة أساسية للتعلم الآلي تعرف باسم عامل الماتريز غير السلبي لاكتشاف موضوعات الجريمة وتصنيفاتها التي تعكس العلاقة الهيكلية الكامنة بين أحداث الجريمة وتحديد أنواعها وهنا يكون الخطاب السلوكي هو الوحدة المحورية للتحليل والتصنيف. **(Kuang, D., Brantingham, P.J. & Bertozzi, p24-25)**

2-2-1-2- العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء:

هناك عدّة عوامل تؤدي في تفشي الجرائم المرتكبة ولقد اهتمت الكثير من الدراسات بالعوامل التي أدت إلى ارتكاب الجرائم وعملوا على تفسيرها وقد ارجعوها إلى عوامل مختلفة قد تكون نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية المترتبة عن هذه الجريمة حيث تلعب هذه العوامل دورا كبير في ممارسة السلوك الإجرامي وارتكاب جرائم الاعتداء التي تخلّ بكيان المجتمع واستقراره ففي كتاب "الجريمة والعدالة

والمجتمع" لـ **رونالد جيه بيرجر مارفن دي فري جونيور، وآخرون** في شقه المتعلق بالمشكلة الاجتماعية للجريمة اشار إلى أن السبب يرجع إلى عدم المساواة في المجتمعات التي تعاني من الأمراض الاجتماعية الأخرى بما في ذلك التفاوت في التعليم والصحة فضلا عن الجريمة.
(Ronald J. Berger, Marvin D. free Jr, p3)

ومن بينها:

أ– العوامل الاجتماعية:

- **الأسرة:** "لا شك أن سوء الأسرة أو انحرافها والذي قد يؤدي بأبنائها إلى الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي قد يكون سببه راجعا لما يصيب الأسرة من تصدع نتيجة الخلاف بين الأب والأم أو عدم وجود أحدهم لسبب من الأسباب كالطلاق أو الوفاة أو تعدد الزوجات أو قلة الوازع الديني لدى الأبوين أو أحداهما أو إدمانهما للمخدرات أو القمار أو إهمال رعاية الأطفال أو بعضهم أو التدليل الزائد لهم أو لبعضهم". **(سامح السيد، ص110)**

لقد أشارت كثير من الدراسات التي قام بها علماء الإجرام أن هناك علاقة قوية بين أنماط معينة من الجرائم وطبيعة الوضع الأسري لدى الجاني فقد تبين من تحليل الوضع الأسري أن نسبة (56.96%) من أفرادها يميلون لارتكاب جرائم السرقة والسلب. **(بركات النمر، ص228)**

- **المدرسة:** "تلعب المدرسة دورا مهما ومتميزا في رسم سلوك الحدث وتوجيهه ليس فقط بوصفها قوة ايجابية وقائية يمكن أن تحول بينه وبين الأجرام أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح، ولا يتحقق ذلك إلا إذا قامت بأداء وظائفها وإعداد التلاميذ إعدادا سليما وسويا للحياة الاجتماعية ولكن أيضا قد تكون سببا في خلق بعض حالات الجنوح حيث أن الطفل في المدرسة يلتقي بأول جماعة رفاق في حياته بصفته رسمية فقد يكون في هذه الجماعة رفقاء سوء منحرفين يقومن بالتأثير عليه وعلى نمط سلوكه". **(علي عبد الواحد الوافي، ص120)**
- **الصحبة السيئة ورفاق السوء:** (إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسه وتمارس جماعة الرفاق دورا هاما في التنشئة الاجتماعية لان الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق وأما الصحبة السيئة ورفاق السوء فإنه يدفعون الفرد نحوى الانحراف والجريمة وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء. **(أمين جابر الشديفات)**

وفي هذا السياق أشار **اميل دوركايم** في نظرية اللامعارية: حيث يرى أن الجريمة نتاج للامعيارية التي هي حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة من انعدام النظام، أو التسبب الذي ينجم عن أزمات اقتصادية، أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، أو قد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منتظمة، أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها وفي استمرارها واعتمادها المتبادل ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية تكون مظهرا من مظاهره **(سامية، مُحَمَّد جابر، ص19)**

ويرى **اميل دوركايم** أنه كلما افتقدت القواعد التقليدية سلطتها تصبح الشهوات مسيطرة غير قابلة لان تكون محل سيطرة ومن ثم فإن حالة انعدام الانتظام de régulation واللامعيارية تصل إلى ذروتها بواسطة تلك الأهواء التي أصبحت أقل امتثالا في وقت تحتج فيه إلى أن تكون أكثر انضباطا، وهنا ينمو الصراع في صورته الأكثر عنفا وضراوة وتشتد المنافسة وتكون أعمق، كما تتميز هذه الحالة بأن كل الطبقات تتبارى مع بعضها وتناضل بعضها لأنه لا يوجد تصنيف قائم ومعترف به لأي شيء ويصبح كل جهد اقل فعالية وانتاجية مما يؤدي إلى ضعف الرغبة في الحياة ذاتها. **(جمال معتوق، ص265)**

ويذهب **جبريال تارد Gabriel tarde** نظرية التقليد والتي ترى أن السلوك الاجرامي سلوكا اجتماعيا مكتسبا وقدمت المحاكاة والتقليد الاجتماعيين على انهما الأساس في تفسير تعلم السلوك ومن ثمة تفسير الجريمة.

ويرى أن الاقتراح la suggestion فكرة الجريمة تأتي من البيئة الاجتماعية تلك البيئة التي تكون ربما مضطربة بسبب الصراعات الدينية، الاقتصادية، التغيرات التقنية والتي تساعد الفرد على المرور إلى العملية –الجريمة– passage à l'acte ولكن المجرم يكون خاصة متأثرا بالمعتقدات معتقدات خاصة بأسرته زملائه والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. **(جمال معتوق، 256)**

كما يرى **أدوين سذلاند** في نظريته أن السلوك الإجرامي يرد إلى عدة عوامل منها ما يرجع للفرد (عضوية نفسية عقلية) ومنها ما يرجع إلى البيئة (طبيعية واجتماعية) والنظر إلى الجريمة باعتبارها ثمرة التفاعل المشترك من هذه العوامل. **(جلال الدين عبد الخالق)**

وعليه فالعملية التي تؤدي إلى توريط الشخص في السلوك الإجرامي فقد صاغها سذلاند في مجموع قضايا أو مبادئ أساسية (سامية مُحَّد جابر) والمتمثلة في السلوك مكتسب بمعنى غير موروث فالحدث الذي لم يسبق له الوقوع في الجريمة أو ممارستها لا يستطيع ابتداع سلوك الإجرامي مثله غير ذلك مثل الشخص الذي لا يستطيع اختراع آلة لا إذا كان لديه الخبرة ودراية بالميكانيكا والهندسة. إن السلوك الإجرامي إما أن يأتي اكتسابه عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين خلال عملية الاتصال الذي يكون شفهيا أو رمزيا على الإشارة والرموز وأن الجزء الأساسي في سلوك الإجرامي يتم من خلال مخالطة الجماعات التي تربط بين أعضائها علاقات وثيقة وحميمية. **(سامية مُحَّد جابر، ص122)**

إن عملية اكتساب هذا السلوك تتضمن ناحيتين رئيسيتين:

أولا: وسائل ارتكاب الجريمة.

ثانيا: التبريرات التي تعطي للسلوك والاتجاهات المنحرفة والجانحة والاتجاهات والدوافع ذاتها.

والأخيرة تكتسب عن طريق تحديد القواعد القانونية. **(جمال معتوق، ص322)**

ب– العوامل الجغرافية:

لقد اهتم الكثير من الدارسين بالعوامل الجغرافيا أمثال المفكر الفرنسي (منتسيكيو) الذي درس علاقة العوامل الجغرافية بالسلوك الإجرامي وبحث المفكر الفرنسي (روسو) عن دور الفقر في ارتفاع معدلات الجريمة وقام الايطالي (بكاريا) بالربط بين السرقة والمستوى الاقتصادي كما أضجرت الدراسات المتعلقة بدراسة الجريمة أثر الاتجاه الحتمي للعوامل المناخية على مرتكبي الجرائم ثم ربط ظاهرة الجريمة بالبيئة الحضرية من خلال الدراسات الايكولوجية. **(بركات النمر، ص21)**

وهذا ما أكدته النظرية الجغرافية التي يعد "كيتليه" من روادها ومن الأفكار المهمة التي حاول إبرازها في نظريته الجغرافية، فكرته عما سماه بقانون الحرارة الإجرامية أكد فيه أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر شيوعا في الأقاليم الجنوبية لأوروبا حينما يكون الطقس حارا، في حين يكثر الاعتداء على الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حينما يكون الطقس باردا. **(مُحَّد عبد الله الوريكات، ص106)**

وقد سبقه ابن خلدون في مقدمته حين تكلم عن أثر عناصر المناخ عل السلوك والطبائع البشر تبعا لاختلاف درجات الحرارة واختلاف التضاريس فقال (ولما كان السودان ساكنين في إقليم حار واستولى الحر على أمزجتهم وفي أصل تكوينهم كان في أرواحهم من الحرارة نسبة ابدأنهم وإقليمهم فتكون أرواحهم بالقياس إلى أرواح أهل التقليم الرابع أشد حرارة فتكون أكثر تفشيا فتكون أسرع فرحا وسرورا وأكثر انبساطا ويجئ الطيش على أثر هذه وكذلك يلحق بهم قليلا أهل البلاد البحرية لما كان هواؤهم متضاعف الحرارة بما ينعكس عليه من ضواء بسيط البحر وأشعته كانت حصتهم من توابع الحرارة في الفرح والخفة أكثر من بلاد التلول والجبال الباردة....الخ. **(عبد الرحمان بن خلدون، ص12)**

ج– العوامل الثقافية:

نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم، المعايير، العقائد، العادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع والتي لها تأثير على سلوك الفرد فتدفعه إلى ارتكاب جرائم الاعتداء كتدني مستوى التعليم:

- **التعليم:** لا شك أن التعليم له دورا في تكوين شخصية الإنسان حيث يؤثر في سلوكه تجاه المجتمع وتجاه غيره من الأفراد ففي مرحلة الدراسة يتلقن الشخص الكثير من القواعد التي تمكنه من المواءمة بين تصرفاته وما يتطلبه القانون وقواعد الاخلاق من سلوك ويتحقق ذلك بصورة فعالة

وبمساهمة الأسرة الصالحة التي ينشأ فيها الشخص أما إذا كان الوسط المدرسي سيئا فإن هذا يساعد على انحراف الفرد نحو طريق الجريمة ولقد اختلف الفقهاء في بيان أثر التعليم على سلوك الطريق الاجرامي فقد ذهب **جاروفالو** إلى القول بان انتشار التعليم ليس من أسباب مقاومة السلوك الإجرامي كما قرر **بونجر** على العكس من ذلك أن انتشار الامية من أسباب ارتكاب الإجرامي. **(سامح السيد، ص120)**

وفي هذا السياق يشير **روبيرت ميرتون** في نظريته اللامعيارية إلى أن الانهيار في البناء الثقافي يحدث بصفة خاصة عندما يوجد انفصال في المعايير والقيم وبين قدرات الأفراد على التوافق معها ويهتم **ميرتون** بصفة أساسية بالنمط الاستقطابي الأول متعلق بوجود تأكيدات قوية من قبل المجتمع على أهداف محددة دون أن يصاحب ذاك تأكيدات قوية أيضا على الوسائل المحققة لتلك الأهداف الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة من الانفعال بين الأهداف والوسائل إلى حالة الانومي أو اللامعيارية وينتهي ميرتون إلى أن الانفصال بين القيم والمعايير يؤدي إلى أربعة أنماط من الاستجابات المنحرفة الاستجابة الابتكارية والاستجابة الشعائرية والاستجابة الانسحابية والاستجابة التمردية. **(عدلى السمري، ص44)**

كما يرى ثورتن سُلِّن في **نظرية التفكك الاجتماعي** الذي يعتبر من أفضل العلماء الذين قاموا بتحليّل العلاقة بين الصراع الثقافي والجريمة في كتابه صراع الثقافة والجريمة عام (1938) كما أقام **سيللين** نظريته على أساس المقاربة بين أنواع مختلفة من المجتمعات وبين مراحل مختلفة من حياة الفرد داخل المجتمع الواحد وانتهى إلى أن الظاهرة الاجرامية ترجع إلى التفكك الذي اصاب المجتمعات فكلما ساد التفكك مجتمعا معينا ظهرت فيه الجريمة. **(رمسيس بنهام، ص257)**

فجوهر نظرية **سيلين** أن الإجرام والسلوك الانحرافي يرجع أساسا إلى التفكك الاجتماعي، فأسس نظريته على المراحل التي مرت بها الجماعة البشرية، وهذه المراحل تتمثل في البداية في عهد الأسرة والمجتمع المغلق حيث كانت تسود الطمأنينة بين أفراد المجتمع لان سلوك كل فرد محدود النماذج لدرجة أنه يمكن التكهن مسبقا بما سيحدث في المجتمع الكبير أي في المجتمع المعاصر الذي يمتاز بتعدد أنماط السلوك وانعدام الطمأنينة تقريبا للفرد، فتعددت صور الصراع في المجتمع المعاصر وازدادت الضغوطات على الفرد ولهذا يتجه إلى الانحراف أو الجريمة. **(عبد الفتاح، الصيفي ومُحَمَّد زكي أبو عامر، ص ص 162–164)**.

وتعد النظرية التكاملية أو ما يعرف بالنظرية متعددة العوامل لها أهمية بالغة حين عملت على الربط بين العوامل البيئة الاجتماعية وبين السلوك الإجرامي حيث يذهب HARRU SULMA، إلى أن التفسير الأحادي أو التركيز على بعض العوامل في تفسير الظواهر الاجتماعية عامة والظواهر الإجرامية خاصة تفسيرا عقيما للعوامل والقوى في تفسير السلوك الانحرافي بقوله أن أهمية الحياة الإنسانية في ضوء مقياس القيم وأشكال الفعل وردود المتوقعة لنماذج عينة من المثيرات والفروق التصورية في تقيم المثيرات والبناء العام للشخصية تشكل جميعا عوامل أو قول ذات أهمية كبيرة في تفسير السلوك الانحرافي وقد أبدى **سذرلاند** كذلك هذا الاتجاه ألتعددي فهو يرى انه إذا أراد علم الإجرام أن يكون علما فيجب حشد عدد كبير من العوامل والقوى اللامتجانسة. **(جمال معتوق)**

2–3– طبيعة جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

سوف نحاول عرض بعض المعطيات الكمية حول طبيعة الجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري والمجتمع السوفي نموذجا والمتمثلة في المساس بالممتلكات والمساس بالأشخاص وذلك حسب البيانات الكمية المتحصل عليها، وإبراز أهم الظروف الأسرية التي تعترض الأسر الجزائرية وتدفع بأفرادها إلى ارتكاب هذه الجرائم.
تعتبر مصالح الشرطة مرجع يعتمد عليه في دراسة الظاهرة الإجرامية وتحليلها إضافة إلى تصريحات مسؤوليها عبر القنوات المختلفة بما فيها وكالة الأنباء الجزائرية وهي معطيات تستدعي التحليل والتفسير لجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (1): يوضح المعطيات الكمية لطبيعة جرائم المساس بالممتلكات المتمثل في (السرقة) لسنتين 2019–2020 في المجتمع الجزائري

طبيعة الجرائم	التكييف	سنة 2019		سنة 2020	
		القضايا المسجلة	النسبة	القضايا المسجلة	النسبة
المساس بالممتلكات	سرقة السيارات	5822	%10.18	5421	%11.81
	سرقة بالخطف	33430	%57.46	24225	%52.78
	سرقة عن طريق التهديد	2943	%5.14	2786	%6.07
	سرقة بالنشل	1966	%3.43	1467	%3.16
	سرقة بالكسر	9429	%16.49	8456	%18.42
	سرقة بالتسلق	3578	%6.25	3542	%7.71
	المجموع	**57168**	**%100**	**45897**	**%100**

المصدر: بناء على إحصائيات وكالة الأنباء الجزائرية

يُبيّن الجدول أعلاه طبيعة جرائم الاعتداء حسب التكيف المتمثل في السرقة بشتى أنواعها حيث قدرت أعلى نسبة بـ (57.46%) في السرقة المتعلقة بالخطف سنة (2019) تقابلها نسبة (52.78%) سنة (2020) وهنا نلاحظ تراجع طفيف في حين تم تسجيل ارتفاع في النسب الأخرى مقارنة بسنة (2019) باستثناء السرقة بالنشل تم تسجيل تقارب في النسبة وتسجيل هذا التواتر قد يرجع إلى انتشار كوفيد19 وتدهور الوضع الصحي وانهار المنظومة الصحية لبعض الدول كان لها انعكاس حيث شهد الجزائر تدهور في المستوى المعيشي جراء غلق الاستيراد بسبب تفشي الوباء وهذا ما أدى إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار ظاهرة السرقة بشكل كبير أن التحليل لواقع جرائم الاعتداء المرتكبة ضد الممتلكات والمحددة في السرقة في المجتمع الجزائري يفرض علينا تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد فالمتتبع لمسير وواقع المجتمع الجزائري يدرك أن هناك حالة من التواتر وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي في جميع المجالات وعلى صعيد كل القطاعات في هذه الفترة فضعف الدخل الفردي مع الظروف الاجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة وضعف العلاقات الأسرية بين الأفراد والسكن السيئ للأسرة بسبب تدني مستوى المعيشة والتفكك الاجتماعي ساهم في تنامي هذه الظاهرة، فحالة الركود والجمود التي شهدها المجتمع الجزائري والتحولات الكبرى نتيجة الاضطرابات التي عشتها البلاد كانت نقطة تحول حاسة ادت إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (2) يوضح المعطيات الكمية لطبيعة جرائم المساس بالأشخاص لسنتين (2019–2020) في المجتمع الجزائري

طبيعة الجرائم	التكيف	سنة 2019		سنة 2020	
		الجرائم المسجلة	النسبة	الجرائم المسجلة	النسبة
المساس بالأشخاص	جنايات وجنح	93034	%99.39	42494	%98.60
	القتل	211	%0.22	202	%4.68
	محاولات القتل	357	%0.38	398	%0.92
	المجموع	**93602**	**%100**	**43094**	**%100**

المصدر: بناء على إحصائيات وكالة الأنباء الجزائرية

من خلال عرض بينات الجدول رقم 02 نلاحظ بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا المسجلة لطبيعة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والمتمثلة حسب التكيف الموجود في الجدول لسنة (2019) حيث سجلت أعلى نسبة في الجنايات والجنح المقدرة بـ (99.39%) يقابلها نسبة مقدر بـ (98.60%) سنة (2020) لترتفع النسبة المقدرة في القتل إلى (4.68%) في الحين الذي كانت فيه سنة (2019) مقدرة بـ (0.22%) ويمكن تفسير هذا التواتر الملحوظ إلى عدة عوامل وظروف أسرية وإلى ظروف اجتماعية كالنمو الديمغرافي السريع قد يكون نقطة تحول حاسة تساهم في انتشار العديد من الانحرافات والسلوكيات الغير أخلاقية ففي سنة (2019) كان عدد السكان يقدر بـ 42.2 مليون نسمة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن نسبة الزيادة الطبيعية بلغت 845 ألف نسمة أي بنسبة (1.99%) ليرتفع في سنة (2020) إلى 43851043 مليون نسمة

وهذا التزايد يؤدي بدوره إلى الاكتظاظ داخل المسكن مما يفرض على البعض منهم إلى قضاء طول الوقت خارج المنزل وبذلك قد يتعرض في المحيط الخارجي إلى كثير من الانحرافات والجرائم وتعلم كثير من السلوكيات كتعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة نعرج على احدى المجتمعات الجزائرية إلا وهو المجتمع السوفي في ولاية الوادي هذا المجتمع له مميزاته وعاداته العرفية ومعاييره وتقاليده القيمية إلا أن تفشي ظاهرة الجريمة لامست هذا المجتمع وإذا نظرنا إلى ولاية الوادي كجزء من الرقعة الجغرافيا لمساحة الجزائر التي انبثقت التقسيم الإداري سنة (1984) والمقدرة مساحتها بـ 44585 كلم وقدر عدد سكانها بـ 990000 نسمة إلا أنها لم تسلم من هذه الأفعال الجرمية التي تعتبر فعل غير مؤلوف لديها ودخيل عن قيمها وعداتها وأعرافها باعتباره مجتمع كان يسوده من الألفة والتضامن الآلي بين أفرادها وتربطهم علاقات اجتماعية قوية مبنية على التساند والتعاون وفي الآونة الأخير لاحظنا تقلب واضح نمطية التفكير والسلوكيات لدى الفرد السوفي مما نتج عن هذا التغير انتشار لكثير من الظواهر الاجتماعية التي تعد الجريمة إحدى مظاهرها بغض النظر عن أشكالها وصورها وحسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الأمن الولائي للشرطة بولاية الوادي حيث أن هناك جرائم متنوعة يتم تسجياها بشكل يومي.

جدول رقم (3): يوضح المعطيات الكمية لطبيعة جرائم المساس بالأشخاص لسنتين 2019–2020 بالمجتمع السوفي بولاية الوادي

طبيعة الجرائم	التكيف	سنة 2019		سنة 2020	
		القضايا المسجلة	النسبة	القضايا المسجلة	النسبة
المساس بالممتلكات	السرقة البسيطة	507	%48.98	344	%45.26
	السرقات الموصوفة	289	%27.92	225	%29.6
	سرقة الهواتف النقالة	192	%18.55	163	%21.44
	سرقة المركبات	47	%4.54	28	%3.68
المجموع		**1035**	**%100**	**760**	**%100**

المصدر: مديرية الأمن الولائي للشرطة القضائية بولاية الوادي

من خلال عرض بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ تسجيل تواتر في عدد القضايا المسجلة خلال سنتي 2019–2020 فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الممتلكات المتمثلة في السرقة حسب التكيف المذكور في الجدول أعلاه وأن أعلى نسبة مسجلة خاصة بالسرقة البسيطة قدرت بـ (48.98%) يقابلها نسبة مقدرة بـ (45.26%) سنة (2020) وتسجيل ارتفاع فيما يخص سرقة الهواتف النقالة مقدرة بـ (21.44%) في الوقت الذي كانت مقدرة سنة (2019) بـ (18.55%) في حين تم تسجيل نسب متقاربة بين طبيعة الجرائم الأخرى ومرجع ذلك يعود إلى عوامل كثير منها يرتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته البلاد نتيجة تفشي هذا الوباء حيث نتج عنه قلة الاستيراد وارتفاع في الأسعار اضافة إلى الفقر والبطالة المنتشرة وأزمة السكن نتيجة النمو الديمغرافي السريع بسبب الزواج المبكر والسعي نحو الربح السريع دفع بالفرد السوفي إلى التوجه نحو المتاجرة الغير مشروعة المتمثلة في التعاطي للمخدرات التي يشهدها المجتمع السوفي بارتفاع كبير أدت إلى ارتفاع في معدلات الجريمة في مجتمع كان يسوده من المحافظة والعادات والقيم والأخلاقية والمعايير الاجتماعية وهي كلها نتاج عوامل وظروف مختلفة وتراكم لعوامل وأسباب متنوعة خاصة منها المعيشية، فانخفاض أسعار البترول بسبب أزمة كوفيد 19 وارتفاع سعر السلع دون المقابلة في زيادة الإنتاج أدى بدوره إلى غلاء الأسعار وضعف القدرة الشرائية مما زاد من سوء الأحوال المعيشية للفرد وهذا ما دفع ببعض الأفراد إلى ممارسة أساليب غير مشروعة من أجل تلبية حاجاتهم.

جدول رقم (4): يوضح المعطيات الكمية لطبيعة جرائم المساس بالأشخاص لسنتين 2019–2020 بالمجتمع السوفي بولاية الوادي

طبيعة الجرائم	التكيف	سنة 2019		سنة 2020	
		القضايا المسجلة	النسبة	القضايا المسجلة	النسبة
المساس بالأشخاص	القتل	2	%0.3	3	%0.55
	محاولة القتل	3	%0.46	7	%1.28
	الضرب والجرح العمدي	551	%85.29	445	%81.65
	الضرب والجرح العمدي المفضي إلى عاهة مستديمة	1	%0.15	0	0
	التهديد	90	%13.91	90	%16.51
المجموع		**646**	**%100**	**545**	**%100**

المصدر: مديرية الأمن الولائي للشرطة القضائية بولاية الوادي

من خلال عرض البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ حالة من التواتر في نسبة الجرائم المتعلقة بالمساس بالأشخاص حسب التكيف المعروض في الجدول حيث تم تسجيل أعلى نسبة مقدرة بـ (85.29%) والمتمثلة في الضرب والجرح العمدي سنة (2019) ليتم تسجيل نسبة (81.65%) سنة (2020) وتسجيل نسب متقاربة بين السنتين فيما يخص باقي الجرائم ومرجع ذلك انتشار الكثير العوامل نتيجة سوء العلاقات بين أفراد المجتمع الذي يترتب عنه الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى أحيانا إلى الضرب والجرح تصل حتى إلى القتل أو محاولاته التفكك في العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة.

3– علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

إن الاهتمام بالظروف الأسرية وعلاقتها بجرائم الاعتداء ها هو الا امتداد للأفكار التي نظرت إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة. (**مُحَمَّد زكي، ص210**)

فالتماسك الأسري والترابط الاجتماعي الذي يسود المناخ الأسري مرتبط بمدى قوة التلاحم والانسجام بين أفرادها وما توفره لهم من متطلبات أساسية يستطيع الفرد من خلاله إشباع رغباته ويعتبر العلاقات الأسرية بين أعضاء الأسرة احد العوامل التي تجعل الوسط الأسري قائم على الامن والاستقرار والانسجام وقد تفشل الأسرة في أداء وظائفها نتيجة ظروف معينة مما يجعل المناخ الأسري في حالة اضطراب ينعكس بدوره على سلوكيات الأفراد كتدني المستوى المعيشي للفرد وظروف السكن الغير ملائم وسو العلاقات الأسرية بين أفرادها وتندني المستوى التعليمي للأسرة كلها ظروف أسرية قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب جرائم منافية للقواعد الاجتماعية والمعايير وهذا بهدف إشباع رغباته بالأساليب الغير مشروعة من اجل تحقيق أهدافه وباعتبار أن المجتمع الجزائري يشهد انتشر لهذه الجرائم ومن بين الظرف الأسرية نذكر:

أ– العلاقات الأسرية وعلاقتها بإرتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

وتشكل الأسرة الوسط القاعدي للعلاقات والتجارب الأولى للطفل، إذ هي الجماعة الوحيدة التي تتكون فيها عواطف من نوع خاص ومبنية على علاقات متينة ويغطي الجو الأسري كل من العلاقات الثنائية بين الأب والأم من جهة، وبين كل منهما والطفل الذي ينشأ في رعايتهما من جهة أخرى إضافة إلى العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل من الإخوة والأخوات الذين يعشون تحت سقف واحد، فإذا كانت هذه العالقات الثنائية بين كل عضو في الأسرة والعضو الآخر متزنة ومعتدلة، متسمة بالمحبة والمودة، متشبعة بالعطف والحنان وموفرة لهم جميعا الطمأنينة والأمان في جو من الرعاية الأسرية الناضجة الواعية، مما يجعلهم يعيشون حياة نفسية مستقرة متميزة بمشاركة اجتماعية إيجابية، أما إذا كانت هذه العالقات الثنائية تتصف بالخلافات والمنازعات تتسبب في سلوكيات غير سوية بين أفراد الأسرة كالنبذ والإهمال وعدم الاحترام واللامبالاة في جو أسري غير ناضج. (**ماهر محمود عمر، ص97**)

وهذا يؤدي إلى شيوع التوتر في الأسرة، وازدياد الصراعات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية ويولد فيها التوتر ومنها الفعل الإجرامي. **(حسين عبد الحميد رشوان، ص147)**

تكاد تكون للبيئة الأسرية أو لدراستها في مجال سببية الانحراف والجريمة والجنوح نصيب الأسد في غالبية دراسات علم الإجرام المعاصر، ذلك لأن الأسرة لها دور كبير في تكوين الشخصية الإجرامية للفرد، وقد أثبتت أبحاث عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء وظائفها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل، يؤدي غالبا في المستقبل إلى حالات من الانحراف والإجرام.

في الأسرة الذي يملؤه الصراع وكثر الخلافات بين الأبوين وبين الإخوة من جهة وبين الأبوين والإخوة من جهة أخرى وهذا من شأنه أن يفسد الحياة المتوازنة للأفراد داخل الأسرة. **(مينا نظير فرج، ص113)**

وفي دراسة أشار إليها **أحمد نقاز** الموسومة بـ "دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري" والذي هدف من خلالها إلى توضيح مدى مساهمة الأسرة في بروز السلوك الإجرامي داخل المجتمع وذلك من منطلق نوعية العلاقات الأسرية وبنيتها وتقديم مدى تدخل الظروف المعيشية والاقتصادية في الجريمة وقد توصل في دراسته إلى أن بنية العلاقات الأسرية لها تأثير كبير في بروز السلوك الاجرامي حيث يظهر أن أغلبية المبحوثين أكدوا تأثير نزاع الوالدين على توجيه سلوكهم ويظهر ذلك من خلال هروب أغلبهم من البيت واندماجهم في إطار جماعات خارج الأسرة لتحقيق ذاتهم ووجودهم مما ساهم في انحرافهم وتنمية السلوك الاجرامي وهذا بسبب انسداد قنوات الحوار والاتصال داخل الأسرة، كما أن (99%) من المبحوثين أكّدوا عجز الأسرة عن تلبية حاجاتهم المادية وهذا يعكس مدى تدني المستوى المعيشي للأسرة التي تتميز بالفقر وهذا ما دفع بأغلبيتهم للجوء إلى السرقة كحل لتلبية حاجاتهم الاجتماعية كما أن نسبة (78%) يعانون من البطالة بذلك نستنج أن تفشي مشكل البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وهذا ينعكس على مستوى المعيشي داخل الأسرة.

كما يؤكد **نجيب بوالماين (2008)** في دراسته الموسومة بـ "الجريمة والمسالة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية"، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل والإشكال التي تتخذها الجريمة في التنظير السوسيولوجي محاولا تحديد العوامل وإبعاد السلوك الإجرامي وكذا محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الجريمة والأبعاد الديمغرافية والاختلالات التي يشهدها المجتمع الجزائري من ناحية أخرى وكذا محاولة الكشف عن تجسّدات الجريمة والصور والإشكال التي تتخذها في المجتمع حيث توصل إلى أن هناك هوة بين الجانب المادي والجانب الثقافي وهذا نتيجة التغيرات السريعة التي مسّت حياة المجتمع إضافة إلى الانهيار في القيم والمعايير الاجتماعية مشيرا إلى الهزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تدل النتائج على تفكك العلاقات الأسرية للمجرم العاطل، واضطراب هذه العلاقات بشكل مستمر، كما تتسم أسرته بارتفاع نسبة الجريمة بين أعضائها، ووجود سوابق إجرامية بين أبنائها، وانتشار البطالة بين أفرادها وان يقيم المجرم العاطل في أحياء سكنية، تتسم بانتشار الجريمة فيها، إذ يسكنها كثير من المجرمين والهاربين وذوي السوابق العدلية وان الأمية تنتشر بدرجة ملحوظة بين المجرمين العاطلين، وكذلك ترتفع نسبة المعوقات الجسدية بينهم، وقد يفسر ذلك ما سبق ذكره من ملاحظة تدنى مستوى المهارة في الأعمال التي يزاولها المجرمون العاطلون، وانخفاض مدخولهم من عملهم تبعا لذلك.

ب – الظروف السكنية للأسرة وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

يعد المسكن ذلك الجزء من المبنى أو المنزل المستعمل الفرد وأسرته وما ينتج عنه من علاقات إنسانية واتصالات قائمة في اطاره ويؤثر مسكن الأسرة بجانبه المرفولوجي والفيزيولوجي على تكوين شخصية الطفل ونمو سلوكه تجاه الاخرين وعلى مدى استجابته للمؤثرات الخارجية. **(عبد الله فتوح الشاذلي، ص227)**

ويعني بالجانب المرفولوجي للمسكن تخطيطه وطريقة بنائه وعدد غرفه واتساعه وطريقة تهويه وكفاية وامكانياته ومرافقه وغيرها اما الجانب الفيزيولوجي في المسكن هو ما يعرف بالعلاقات الإنسانية والاتصالات القائمة داخل اطاره والتي تغذيها وتشكلها المؤثرات المرفولوجية للمسكن فقد يؤدي ازدحام أفراد الأسرة في حجرة واحدة إلى تحديد أنماط التعامل بين أفرادها. **(مُحَمَّد سلامة غباري، ص114)**

كما ان كلمة سكن مأخوذة من السكينة أي السلام والراحة والطمأنينة كما أنه المقر الذي يلجا إليه الانسان للشعور بالراحة والاسترخاء وتجديد النشاط والقدرة على مواجهة أعباء الحياة والسكن يرتبط بدخل الأسرة فكلما نقص الدخل لجأت الأسرة إلى السكن في الاحياء والمنازل البسيطة التي تتلائم مع أحوالها المادية ويرتبط رضى الأسرة عن السكن بعدة عوامل أهمها:

- نوعية الجيران وطبيعة العلاقة معهم خاصة الأبناء
- موقع السكن وتناسبه من حجم الأسرة ومستوى الحي المتواجد فيه.

وتؤكد أغلب الدراسات الاجتماعية أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا على الانحراف والجريمة فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دولا هاما في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه وحداثته فهذا يلعب دورا هاما في مجال تفكك الأسرة أو تماسكها، ان البيئة السكنية لها أثر واضح وهام في ظهور الجريمة لدى الفرد والجماعات لأنها ترتبط بمجموع من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد ومكان سكنه يؤثر عليه نفسيا وجسيمانيا ويتحكم في طريقة تعامله وسلوكياته مع المحيطين به.

كما تعاني معظم المدن من أزمة الإسكان مما تضطر معه عائلتان أو أكثر إلى الاشتراك في مسكن واحد حيث ينتفع أفراد الأسرة المتعددة بمرافق واحدة الأمر الذي يسهل اتصالهم جنسيا كما أن تلاصق المنازل وتوافر الاتصال بين المساكن المتقاربة أو عن طريق الأجهزة التلفزيونية يسهل بدوره إقامة علاقات بين الجنسين وبالتالي يساعد على الاتصال الجنسي غير شرعي وهذا بدوره يؤدي إلى ارتكاب الجرائم. **(إسحاق إبراهيم منصور، ص80)**

كما يساهم ضيق المسكن أيضا بنقل العدوى الاجرامية من المجرمين إلى غيرهم فمن يتناول الخمر أو المخدرات أو يهزا بالقيم والمثل العليا أو يفخر بمخالفته لأحكام القانون فقد يؤدي بالعديد من أفراد الأسرة إلى الإعجاب به وتقليده ويكون ذلك بداية طريقه نحوى الجريمة.

(مُحَمَّد عبد الله الوريكات، ص241)

والحي السكني في أبسط مفهومه هو منطقة جغرافيا تحدد إقامة الأسرة وتشكل علاقاتها واختلاطها وتواصلها بالأفراد أو الجماعات التي تشكل بعض جوانب الصورة الايكولوجية التي تتميز بها هذه المنطقة وهي بهذا المعنى يهيئ للأسرة معظم المؤثرات الخارجية والفرص والظروف التي تتيح للأفراد الأسرة أسباب المخالطة والولاء والانتماء أي ان الحي يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة الاجتماعية.

وفي هذا السياق ترى النظري، الايكولوجية التي تعتمد في تفسير السلوك الاجرامي على استخدام البيانات والإحصاءات الرسمية والتقارير الإحصائية وسجلات المساكن، وقد اعتمدت مدرسة شيكاغو على هذه المعلومات في رسم خريطة جغرافية للمدينة توضح المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة للجريمة والسرقة والفقر.

أما ما وصفه بارك بأنه أيكولوجية المدينة فإنه لا يعني تتبع القسم المكاني الداخلي للمدينة أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد فيها، وإنما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبر سكان المدينة الإنسانة والعاطفية ودورها في بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال. تشكيلها، ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها لقد طور كل من (بارك وبرجس، Park & Burgess) ما يسمى نموذج المنطقة المركزي (Model Zone Concentric) للمدينة والذي يضم خمس مناطق مستخدمين مفاهيم مثل السيطرة والغزو والإحلال وهي مستعارة عن الايكولوجيا الحيوانية والنبات، فالمنطقة الأولى وهي منطقة التجارة والتي تتميز بقلة السكان وسيطرة المؤسسات التجارية والخدمات الرخيصة والفنادق المتواضعة، والمنطقة التي تليها ومجاورة لها هي ما يسمى

منطقة التحول Zone The Transition Of وهي المنطقة التي تبدأ المصانع وغيرها في غزوها والسيطرة عليها شيئا فشيئا وبالتالي وأن كانت رخيصة إلا أن السكان لا يفضلون الإقامة بها إلا الفقراء وخاصة المهاجرين منهم الذين عادة لا يعملون في المصانع القريبة لها، وعندما تتحسن أمورهم الاقتصادية والمعيشية سوف يغادرونها إلى المنطقة الثالثة وهي منطقة سكن العمال علما أنه سوف يحل محلهم القديم عمال ومهاجرون جدد في منطقة التحول أي المنطقة الثانية، أما المناطق الأخرى. (**عدلي محمود السمري، ص130**)

حيث يذهب **شو** في نظريته الايكولوجية فيرى أن سبب الجريمة ترجع إلى المدينة وما ينتج عنها من ظروف سكنية وازدحام وصراعات اجتماعية، ويرى كذلك أن الصراع الأسري قد يؤدي إلى الانحراف ويدفع الفرد إلى اللجوء إلى عصابة جانحة، والسلوك يكون له دلالة عندما يدرس على ضوء الأوضاع الاجتماعية. (**جلال الدين، عبد الخالق، ص74**)

وهذا ما أشار إليه **الشديفات والرشيدي (2016)** في دراستهم الموسومة بعنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وإبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة إلى ارتكابها والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة والقوى والعوامل الاجتماعية المختلفة والعوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وتوصلت الدراسة إلا أن هناك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دورا هاما في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقة الأسرية والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي والمنطقة السكانية وطبيعة السكن وارتكاب السلوك الإجرامي حيث توصل من خلال نتائجه أن (54%) يسكنون في منازل مستأجرة مقابل (46%) يسكنون في بيوت مملوكة لهم لكنها صغيرة وضيقة لا تتوفر فيها الشروط الصحية والاجتماعية وهذا يؤثر في ارتكاب الجريمة.

كما تؤكد دراسة **عبد الله نوري سعدون (2011)** الموسومة بـ "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في دراسة ميدانية في مدينة الرمادي" على عينة حجم 60 من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب التي أدت إلى الأسرية ارتكاب الجريمة بحيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية (70%) وأكدت الدراسة أن ما يقدر بنسبة (86%) يعانون من تدهور في حالتهم المادية كما أن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية بلغت (83%) وقد أكدت الدراسة أن الصحبة السيئة ورفاق السوء والمنطقة السكانية وطبيعة السكن كان لها تأثير سلبي نحو توجيه الأفراد إلى ارتكاب الجريمة.

ج – الظروف الاقتصادية للأسرة وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

إن الظروف الاقتصادية هي عوامل الرئيسية والأساسية في ارتكاب السلوك الإجرامي، ولقد أكد العالم **جاروفالو** دورها لاسيما في نطاق جرائم الاعتداء على الأموال وعزا سر ذلك لانعدام التناسب بين حاجات الإنسان المتعددة ووسائل إشباعها القاصرة، ومن بينها:

إن مستوى المعيشة من المؤشرات التي تعكس مدى سوء الحالة الاجتماعية للأسرة بما فيها الفقر الذي يمثل مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية، وليس سمات تخص الفقراء دون غيرهم، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على الصعيد المادي والاجتماعي والبيئي، وقد تشمل أشكال الحرمان أفرادا أو عائلات فضلا عن مناطق جغرافية أو فئات اجتماعية.

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحته لما لها من اثار سلبية تدفع بالفرد حيث أن الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان هي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يضطر إلى السرقة والقتل والتزوير أو النصب أو الاحتيال لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤوليتهم". (**إحسان مُحَمَّد حسن، ص89**)

وهذا ما جاء في كتاب جوزيف فان كان في عمل الذي قام يشرح فيه ويبين كيف أن الفقر يجند فئات كبيرة، وخطيرة من السكان مستندا في ذلك أن الطبقات الخطيرة يتوسطون المدن الكبرى ويبين كيف أن البؤس إحدى أسباب الجرائم الكبرى في جميع الأوقات وجميع الأماكن.

(Joseph Van Kan De La Criminalite, P462)

وقد كشفت الدراسات التي أجراها جفري عن وجود ارتباط بين معدلات الجريمة وسوء الأحوال المعيشية والفوارق الطبيعية التي تتمثل في إهمال المشاريع التنموية وتزايد معدلات البطالة والفقر. وهكذا يرى جفري أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة والحد منها ومن انتشارها يكمن في تحسين مستوى الظروف المعيشية للفرد. **(Jefferey R, p314)**

وهذا ما جاء في دراسة **عبد الله مرقس رابي (2006)** الموسومة بالعوامل الأسرية للجريمة وقد توصل من خلال دراسته التي تناول فيها العلاقات الاجتماعية والحرمان العاطفي والحالة الاقتصادية وارتفاع المستوى التعليمي للأسرة وقد توصل إلى أن الأسرة هي المخل الاساسي للتواصل مع المجتمع فاذا كانت علاقة الأفراد في الأسرة عير مرضية فيحدث رد فعل من بعظهم للظروف السائدة من العلاقات التي قد تؤدي إلى انحراف السلوك كما بين أن الفقر والفاقة ونقص المواد اللازمة لإشباع الإنسان من كل ما يعتقد أن له الحق فيه عوامل من الممكن أن تصبح أسبابا للجريمة وتوصل في دراسته أثناء تناوله للمدخول الشهري لأسر المبحوثين وقد توصل إلى أن (62.7%) من أفراد العينة مدخولاتهم متدنية وتبين أن أغلبية المبحوثين ليس لهم أي مورد آخر غير الراتب الشهري بنسبة (90.7%) كما تناول في لطبيعة المسكن عائدية المسكن حيث توصل إلى أن (53.3%) من المبحوثين عائدية مسكنهم صرف (40.7%) منهم إيجار أو (50%) منهم يعيشون في مساكن رديئة.

كما أشار **عزوز طارق** في دراسته الموسومة بنمطية الجريمة في الأوساط الحضرية في الجزائر حين توصل إلى أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة بلغت نسبة (74%) الذين يجدون أن المجرمين الذين تعاملوا معهم لا يملكون عمل، كما سجلت دراسته أيضا أن نسبة (42%) من أفراد العينة يرون أن المستوى المعيشي لأسر المجرمين متوسط، وأن نسبة (40%) منهم يرونه متدني وأن نسبة (70%) من أفراد العينة لا يجدون عند هذه الأسر أدنى شعور بالرضا المعيشي لمستوى معيشتهم.

د – المستوى التعليمي للأسرة وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا لثقافة بلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي، ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعية. **(مُحَمَّد عبد المولى، ص173)**

وبذلك فإن موضوع التعلم وتأثيره على ظاهرة الجريمة كان محل العديد من الأبحاث والدراسات حيث يذهب البعض إلى القول بأن التعليم يعد وسيلة هامة للحد من ظاهرة الاجرام في المجتمع ويقلل من نسبة ارتكاب الجرائم وأن الأمية من العوامل الأساسية التي تساهم في حجم الإجرام وكلما انتشر التعليم انعكس ذلك على الحد من انتشار الجريمة. وفي هذا السياق أشارت كثير من الدراسات إلى أن تدني المستوى التعليمي للأسرة يزيد من تفشي ارتكاب الجرائم لأن الفرد ذو مستوى تعليم المتدني يكون أقل ثقافة وتفهم لسلوك الآخرين ويجهل الآثار المترتبة عن ارتكاب الجريمة بمخاطر الاجتماعية المترتبة عن يجهل العواقب الاجتماعية للجريمة.

وفي هذا السياق أشار **مُحَمَّد ناصر القحطاني (2010)** الموسومة بـ "بجرائم القتل عواملها وأثارها الاجتماعية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب جرائم القتل كما هدفت إلى التعرف على أثار جريمة القتل وقد وتوصل الباحث إلى أن المشكلات الاجتماعية تنعكس على المجتمع بشكل عام وأن غياب دور الأسرة والمستوى التعليمي وما يرافقه من تدني من مستوى المعيشي يدفع الفرد إلى التشرد وبالتالي إلى الجريمة فطبيعة العلاقات بين افراد المجتمع يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تفشي الظاهرة الاجرامية.

وتوكد دراسة **زيكو مصطفي (2016)** الموسومة بـ "العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا وأثرها على الجريمة في المجتمع الجزائري" التي يهدف الباحث من خلالها إلى التعرف على أهم هذا العوامل ومدى تأثيرها على الظاهرة الاجرامية وقد توصل من حلال نتائجه إلى أن نسبة الإجرام تزداد عند الأشخاص ذو المستوى التعليمي المنخفض وأن نسبة الجريمة تنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم لدى الأفراد وهذا يؤكد علاقة عكسية بين التعليم والجريمة. وعليه فإن تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية داخل الوسط الأسري قد يسهم في زيادة معدلات جرائم الاعتداء وذلك نظرا لعدم امتلاك الفرد الدراية الكافية للأثار السلبية المترتبة عن ارتكاب هذا الفعل ارتكاب.

III- الخاتمة:

تُعد جرائم الاعتداء ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمعات حيث تعمل على تفكيك الروابط الاجتماعية والحياة الأسرية لذا تسعى الدولة جاهدة إلى تكريس القوانين الردعية لمحاربة هذه الظاهرة كما تسعى إلى التأكيد على تطبيق قوانين الحماية الأسرية، وهذا ما جاء في قانون العقوبات الذي يضمن كافة القواعد التي تكفل حماية الأسرة وجميع مستلزمات أمنها واستقرارها من أجل أن توفر لهم المناخ الملائم للعيش الكريم، وعلى الرغم من ذلك قد تعترض بعض الأسر ظروف وعوامل تؤثر على بناؤها وتجعلها تعيش حالة اضطراب تضعف من تماسكها ووحدتها مما ينجر عنه الولوج في عالم الجريمة ويدفع بأفرادها إلى ممارسة أفعال جرمية والاعتداء على الممتلكات والاعتداء على الأشخاص.

وبناء على ما تقدم يتضح وجود علاقة سببية بين الظروف الأسرية التي يعيشها الفرد وبين ارتكاب جرائم الاعتداء، خاصة فيما تمثل في:

العلاقات الأسرية والظروف السكنية والظروف الاقتصادية والمستوى التعليمي للأسرة.

وهذا لا يعني أن الأسر التي تعاني من هذه الظروف يرتكب أفرادها جرائم الاعتداء، بل إن هناك عوامل أخرى تتفاعل فيما بينها وتدفع بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء، كالانهيار الأخلاقي، وضعف الوازع الديني، تعاطي المخدرات، والحبوب المهلوسة، والمسكرات والكحول، وغيرها من العوامل والظروف التي تساهم في أحداث جرائم الاعتداء.

التوصيات:

- الاهتمام أكثر ببرامج السكن وإعادة النظر في شروط الاسكان والعمل على توفير سكنات صحية مخططة.
- إعادة النظر في بعض القوانين الردعية خاصة فيما تعلق بجرائم الاعتداء على الممتلكات وتطبيق النصوص الشرعية للحد من جرائم السرقة.
- تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية بمخاطر الآفات الاجتماعية والمخدرات وغيرها التي تنعكس على استقرار الأسرة.
- العمل على توعية الأسر بأهمية التواصل والحوار بين الآباء والأبناء الذي يعزز العلاقات الأسرية وذلك من خلال تكثيف البرامج التلفزيونية.
- رفع الدخل الفردي حتى يتسنى للأفراد تحسين مستوى المعيشة والعمل على توفير مناصب شغل من أجل امتصاص البطالة.

قائمة المراجع:

I . باللغة العربية:

أ- الكتب:

- إحسان محمد الحسن (1988). **مدخل إلى علم الاجتماع**، بيروت، دار الطليعة.
- إسحاق إبراهيم منصور (1991). **موجز في علم الإجرام والعقاب**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بدر الدين علي، **الجريمة والمجتمع**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، جامعة حرة.
- بركات النمر (2000). **المهيرات جغرافيا الجريمة، عالم الإجرام الكارتوجرافي "دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الاجرامية في المملكة الهاشمية"**، ط1، دار مجدلاولي للنشر، عمان-الأردن.
- جلال الدين عبد الخالق (1999). **الجريمة والانحراف والحدود المعالجة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- جمال معتوق (2014). **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي وأهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، د.ط، الجزائر.
- رمسيس بهنام (1996). **الكفاح ضد الإجرام**، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- سامح السيد (2005). **الوجيز في علم الإجرام**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة.
- سامية محمد جابر (1991). **الانحراف الاجتماعي بين النظرية والواقع الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- سامية محمد جابر (2008). **الجريمة والقانون والمجتمع**، ط1، قناة السويس، دار المعرفة الجامعية.
- سمير نعيم أحمد (1996). **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، مطبعة دار التأليف.
- شبل بدران (2009). **التربية والمجتمع "رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات"**، دار المعرفة الجامعية، الازاريطة-الإسكندرية.
- الصنيع صالح (1994). **التدين علاج الجريمة**، جامعة الإمام بن محمد سعود الإسلامية، الرياض.
- عامر مصباح (2010). **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ط1، دار الكتاب الحديث.
- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ج4.
- عبد العظيم مرسي وزير (1983). **الشروط المفترضة في الجريمة "دراسة تحليلية تأصليه"**، دار النهضة، العريسة.

- عبد الفتاح الصيفي و محمد زكي أبو عامر (1997). **علم الإجرام والعقاب**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
- عبد الله سليمان (1998). **شرح قانون العقوبات الجزائرية**، القسم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1.
- عبد الله فتوح الشاذلي (1993). **علم الإجرام والعقاب**، ط1، بيروت، دار الهدى للمطبوعات.
- عبد المنصف حسن علي رشوان (2008). **ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، جامعة أم القرى.
- عدلي السمرى وآخرون، علم الاجتماع (2010). **الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان–الأردن.
- عدلي محمود السمري (2011). **علم الاجتماع الجنائي**، ط2، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علي عبد الواحد الوافي (1977). **عوامل التربية**، بحوث في علم الاجتماع التربوي والأخلاقي، مصر، دار النهضة للطباعة والنشر.
- فرج محمد السعيد (1980). **البناء الاجتماعي والشخصية**، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية.
- ماهر محمود عمر (2006). **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- محمد الجوهري وآخرون (1998). **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الجديد.
- محمد بن بكر بن منظور، **لسان العرب**، بيروت للطباعة والنشر، المجلد الثاني عشر.
- محمد زكي أبو عامر (1993). **دراسة في علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- محمد سلامة غباري (1983). **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الجديد.
- محمد عبد الله الوريكات (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد متولي قنديل، صافي ناز شلبي (2006). **مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة**، دار الفكر، عمان–الأردن.
- محمود عبد المولى (1990). **العالم الثالث ونمو التخلف**، الدار العربية للكتاب، تونس.
- منال محمد عباس (2011). **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر.
- مينا نظير فرج (1993). **الموجز في علم الإجرام والعقاب**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الهاشمي أحمد (2004). **علاقة الأنماط السلوكية بالطفل بالأنماط التربوية الأسرية "دراسة ميدانية"**، ط1، دار قرطبة.

ب– الرسائل والأطروحات الجامعية:

- شلير صالح علي (2017). البطالة والمجتمع، رسالة مقدمة للدراسات العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين أربيل.
- عزوز طارق (2016). نمطية الجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر "دراسة ميدانية بمنطقة قسنطينة الجزائر، الجزائر–وهران–ورقلة، أطروحة دكتوراه.
- محمد توفيق، الحاج حسن (2007). أهمية ودور الأمن الحضري في خدمة الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- محمد ناصر القحطاني (2010). جرائم القتل، عواملها وآثارها الاجتماعية، دراسة ميدانية على مدينة بها في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته.
- مهدي محمد (2008). القصاص علم الاجتماع العائلي، جامعة المنصورة، كلية الآداب.
- نجيب بوالماين (2018). الجريمة والمسألة السوسيولوجية "دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة.

ج– المقالات والمجلات العلمية:

- أمين جابر الشديفات (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز الإصلاح والتأهيل، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد43، ملف5.
- سيد أحمد نقاز (2007) دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- شمس محمود عقاد (1999). تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات "دراسة كمية كيفية"، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.
- عبد الله مرقس رابي (2006). العوامل الأسرية للجريمة "دراسة ميدانية"، مجلة آداب الرافدين، العدد 24.
- عبد الله نوري سعدون (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة بغداد، جامعة الأنبار.
- مصطفى زيكو (2018). دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، مجلة العلوم، المجلد4، العدد7.

د– القوانين التشريعية:

- قانون العقوبات المعدل والمتمم، الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 08 يونيو 1966.

II . باللغة الأجنبية:

- Jefferey R (1997). Crime prevention through environmental, design, Sage publication.
- Joseph Van Kan De La Criminalite. ètude historique et critique d'ètiologie criminelle.ouurage couronnè par l'Universitè dèAmsterdam.
- Kuang, D., Brantingham, P. J., & Bertozzi (2017). Crime topic modeling. Crime Science.Crime Science.doi:10.1186/s40163-A.L2017.
- Ronald J. Berger, Marvin D. free Jr., Crime (2015). Justice, and Society. Fourth Edition Copyright Lynne.